الأمم المتحدة

A/C.2/59/L.43

الجمعية العامة

Distr.: Limited
15 November 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون
اللجنة الثانية

البند ٨٨ (ب) من جدول الأعمال
مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

قطر*: مشروع قرار

إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٦/١٨٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٥٧/٢٤٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٨/٢٠١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

161104 161104 04-60835 (A)
0460835

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[1] الذي أقر فيه رؤساء الدول والحكومات بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية، وحثوا فيه الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء على زيادة المساعدات المالية والتقنية التي تقدمها إلى هذه المجموعة من البلدان لكي تتمكن من تلبية احتياجاتها الإنمائية الخاصة بها ولمساعدتها في التغلب على العوائق الجغرافية عبر تحسين نظم النقل العابر فيها، وأعربوا فيه عن تصميمهم على تهيئة بيئة على كلا الصعيدين الوطني والعالمي تفضي إلى التنمية والقضاء على الفقر،

وإذ تسلم بأن غياب المنفذ على البحر، الذي يتفاقم بالبعد عن الأسواق العالمية، وتكاليف العبور الباهظة، وكثرة المخاطر، تشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير، ومن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وتعبئة الموارد في البلدان النامية غير الساحلية، وبالتالي تؤثر سلبا على النمو العام والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية فيها،

وإذ تسلم بأن البلدان النامية غير الساحلية، نظرا لصغر اقتصاداتها وهشاشتها، هي من ضمن أفقر البلدان النامية، وإذ تلاحظ أن الأمم المتحدة صنفت ستة عشر بلدا من البلدان النامية غير الساحلية الواحدة والثلاثين ضمن أقل البلدان نموا،

وإذ تشير إلى برنامج عمل ألماتي المعنون: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية[2]، الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر،

وإذ تشير إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي مبادرة تهدف إلى الإسراع بخطى التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي والإقليمي، حيث إن معظم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية تقع في أفريقيا،

وإذ تحيط علما بالبيان الوزاري الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري السنوي الخامس الذي عقدته البلدان النامية غير الساحلية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤[3]،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

(٣) A/C.2/59/2.

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي[٤]؛

٢ - **تعيد تأكيد** حق الدول غير الساحلية في أن يكون لها منفذ على البحر، وحرية النقل العابر عبر أراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائط النقل، على نحو ما تنص عليه المادة ١٢٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[٥]؛

٣ - **تعيد أيضا تأكيد** أن بلدان المرور العابر مخولة، لدى ممارستها سيادتها الكاملة على أراضيها، الحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة ألا يكون من شأن الحقوق والتسهيلات المقدمة إلى البلدان غير الساحلية التعدي بأي حال من الأحوال على مصالحها المشروعة؛

٤ - **تشجع** الدول الأعضاء والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى ذات الصلة والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف، على أن تنفذ، بصورة عاجلة وعلى سبيل الأولوية، الإجراءات المحددة ضمن مجالات الأولوية الخمس المتفق عليها في برنامج عمل ألماتي؛

٥ - **تحث** البلدان المانحة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف على تقديم المزيد من المساعدات المالية والتقنية إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية، وذلك في شكل منح أو قروض تساهلية، لأغراض تشييد مرافق النقل فيها وصيانتها وتحسينها، بما في ذلك إقامة الوصلات المفقودة في شبكات النقل الإقليمية، وإنشاء الطرق البديلة وتحسين سبل الاتصال، وكذلك تحسين فعالية استخدام مرافق المرور العابر؛

٦ - **تعترف** بأن معظم بلدان المرور العابر هي نفسها بلدان نامية، كثيرا ما تكون ذات هيكل اقتصادي مشابه إلى حد كبير وتعاني من ندرة مشابهة في الموارد، بما في ذلك غياب الهياكل الأساسية المناسبة للنقل العابر؛

٧ - **تؤكد** أنه ينبغي إدماج المساعدة الهادفة إلى تحسين مرافق وخدمات النقل العابر في الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية غير الساحلية، وأن المساعدات التي تقدمها الجهات المانحة ينبغي بالتالي أن يؤخذ فيها بعين الاعتبار مطلب إعادة

---

(٤) A/59/208.

(٥) انظر قانون البحار: النصان الرسميان لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ وللاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ مع فهرس ومقتطفات من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار.

هيكلة اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية على المدى الطويل، بما في ذلك تشجيع نمط من النمو يجعل اقتصادات هذه البلدان أقل عرضة للآثار السلبية الناشئة عن عدم وجود سواحل لديها؛

٨ - **تشدد** على الحاجة إلى أن تنفذ المنظمات الدولية والبلدان المانحة المعنية، وفق نهج يضم شتى أصحاب المصلحة، توافق آراء ساو باولو[٦] الذي اعتُمد في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي عقدت في ساو باولو بالبرازيل يوم ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وخاصة الفقرتين ٦٦ و ٨٤ منه، كما تشدد بهذا الخصوص على ضرورة العمل بنشاط، بما يتوافق مع برنامج عمل الدوحة، على دراسة المسائل المتصلة بتجارة الاقتصادات الصغيرة الضعيفة، وصياغة الاستجابات لهذه القضايا ذات الصلة بالتجارة من أجل تيسير إدماجها على نحو أكمل في النظام التجاري المتعدد الأطراف، مع مراعاة الاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية، ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛

٩ - **تدعو** المنظمات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية، بما فيها اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة البحرية الدولية، إلى إعطاء الأولوية لتنفيذ برنامج عمل ألماتي في برامج عملها ذات الصلة. وتحثها على توسيع نطاق دعمها للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، بعدة سبل منها برامج المساعدة التقنية الجيدة التنسيق والمتماسكة في مجال النقل العابر؛

١٠ - **ترحب** بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وعلى الأخص شعبة الهياكل الأساسية للخدمات والكفاءة التجارية، والبرنامج الخاص لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، مواصلة تنفيذ أنشطته في مجال المساعدة التقنية وأعماله التحليلية ذات الصلة بالتعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في مجال النقل العابر؛

١١ - **تطلب** إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بموجب الولاية المحددة في قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وفي برنامج عمل ألماتي وإعلان ألماتي، تعزيز تعاونه وتنسيقه مع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وعلى الأخص تلك التي

---

(٦) TD/410.

تمارس أنشطة تنفيذية ميدانية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، لضمان التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألماتي، بما يتفق وقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وتطلب إلى مكتب الممثل السامي أن يواصل العمل في مجال الدعوة من أجل تعبئة الوعي الدولي وتركيز الاهتمام على تنفيذ برنامج عمل ألماتي؛

١٢ - **تطلب** بهذا الصدد من الأمين العام للأمم المتحدة اتخاذ التدابير اللازمة لتزويد مكتب الممثل السامي بموارد كافية تتيح له أن ينفذ بفعالية الولاية التي أضيفت له، على النحو المنصوص عليه في برنامج عمل ألماتي؛

١٣ - **تدعو** البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية إلى تقديم التبرعات للصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة ذات الصلة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ألماتي الوزاري الدولي؛

١٤ - **تحث** الحدث الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٥ على معالجة الاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية، ضمن الإطار العالمي الجديد للتعاون في مجال النقل العابر لصالح البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وفقا للطرائق التي تحددها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، مع تقييم التقدم المحقق في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها، بما فيها تلك الواردة في الإعلان بشأن الألفية؛

١٥ - **تقرر** أن تُدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين بندا معنونا ”إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر“؛

١٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل ألماتي.